

أ- الصفقات العمومية عقود مكتوبة: يتم إبرام الصفقة العمومية كتابة، تعتبر قاعدة عامة وشرط جوهري إلزام أي صفقة وهذا حتى تسهل عملية إثباتها والرقابة غير أن هذه القاعدة العامة قد تقع عليها بعض الاستثناءات كوجود حالة استعجال ملح معطل بخطر داهم يتعرض له ملك أو استثمار هنا يمكن الشروع في بداية تنفيذ الخدمات قبل إبرام الصفقة العمومية ويجب أن تقتصر هذه الخدمات على ما هو ضروري فقط لمواجهة وهذا عمالاً بأحكام المادة 12 من المرسوم الرئاسي .ب- خضوع الصفقات العمومية لأحكام معينة: من أهم خصائص الصفقة العمومية خضوعها يلتزم طرفي الصفقة بإتباعها، وافقة لجنة الصفقات العمومية وهذا عمالاً الصفقة غير قانونية وال تحوز على م بحكام المادة ج- موضوع الصفقات العمومية : من خصائص الصفقة العمومية أن يكون موضوع الخدمة التي يقدمها المتعامل المتعاقد في الصفقة محدد ويشمل مجموعة من العمليات المحددة في المادة 24 من القانون 12/23 والتي تتعلق بانجاز الأشغال واقتناء اللوازم وانجاز الدراسات- العتبة المالية: وضع المشرع الحج ازئري عتبة مالية معينة للجوء إلى إبرام صفقة عامة، تلتزم المصلحة المتعاقدة بإجراء صفقة عامة متى فاق مقدار العقد المراد إبرامه قيمة مالية محددة قانوناً وهذا يختلف باختلاف موضوع الصفقة العمومية إذ تنص المادة 13 من المرسوم الرئاسي رقم 247/15 على أنه: " كل صفقة عمومية يساوي فيها المبلغ التقديري وجوباً إبرام صفقة عمومية وفق الإجراءات الشكلية المنصوص عليها في هذا الباب، تعد المصلحة المتعاقدة إجراءات داخلية لإبرام هذه الطلبات وعندما تختار المصلحة المتعاقدة أحد الإجراءات الشكلية المنصوص عليها في هذا المرسوم، مواصلة إبرام الطلب بنفس هذا الإجراء". والملاحظ هنا أن المشرع الحج ازئري من خلال القانون 12/23 لم يحدد عتبة مالية لإبرام الصفقة العمومية وكما أشرنا سابقاً ترك هذا الأمر لتنظيمه بواسطة المراسيم. ه- أطراف الصفقة العمومية: من خصائص الصفقة العمومية أن يكون أحد أطرافها شخص من أشخاص القانون العام "المصلحة المتعاقدة" والمحدد حصار في المادة 09 من القانون 12/23 المتعلق بالصفقات العمومية : الدولة ممثلة في الهيئات الإدارية والإدارات العمومية، الجماعات المحلية المؤسسات العمومية الخاضعة للقانون العام، والمؤسسات العمومية الاقتصادية المكلفة من قبل الدولة أو الجماعات المحلية بالإشراف المؤسسات العمومية الخاضعة للقواعد التجارية ، كلياً أو جزئياً من ميزانية الدولة أو ميزانية الجماعات المحلية.